

تقييم أثر رفع معدل الضريبة على القيمة المضافة على المتغيرات الكمية الكلية للاقتصاد الجزائري

بتطبيق النموذج التوازن العام الحسابي

جدي العربي

جامعة تلمسان

djedilarbi@yahoo.fr

أ.د بطاهر سمير

جامعة تلمسان

sambetta@yahoo.fr

ملخص: سنحاول في هذا المقال تحليل الآثار المترتبة عن رفع معدل ضريبة القيمة المضافة بنسبة 2% حسب قانون المالية لسنة 2017 على المتغيرات الكمية الكلية للاقتصاد الجزائري، حيث تم التركيز على المنتجات المصنعة عن طريق تطبيق نموذج التوازن العام الحسابي معتمدين في ذلك على قاعدة بيانات المصفوفة المحاسبية الاجتماعية لسنة 2014، وقد تم اختيار هذه السنة لتوفر المعطيات الإحصائية، وتم التوصل إلى أن هذا النموذج يتمتع بجودة عالية في تحليل السياسات الاقتصادية، وهذا ما أكدته نتائج المحاكاة باستخدام برنامج GAMS التي جاءت موافقة لتحليل النظري وما يشبهه الواقع الفعلي.

الكلمات المفتاح: القيمة المضافة، TVA، نموذج التوازن العام الحسابي MEGC، مصفوفة المحاسبة الاجتماعية MCS.

I - مقدمة:

إن معظم الدول وخاصة النامية منها تشهد إصلاحات اقتصادية من فترة لأخرى، وهذا لمواكبة التطورات والتحول التي تعرفها الساحة الدولية من جهة ومواجهة الأزمات الاقتصادية التي تعترضها من جهة أخرى، والجزائر كباقي الدول النامية واجهت تغيرات في ساحتها الاقتصادية نتج عنها تدهور في الناتج المحلي وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تفاقم مشكلة البطالة وارتفاع في معدلات التضخم، مما أدى بالجهات المعنية والسلطات بتحريك واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة وإعادة النظر في سياستها المالية.

إن هذه الأزمات التي أصابت بوجه الخصوص عجز ميزانية الدولة وناجمة عن انخفاض الإيرادات الجباية البترولية سنة 1986 أدت بالحكومة الجزائرية إلى التقليل وتخفيف من اعتمادها على الموارد البترولية وذلك من خلال تحديث الإدارة الضريبية وإعادة التشخيص لنظامها الضريبي من خلال إدخال جملة من الإصلاحات الضريبية الغرض منها تحسين مردودية وكفاءة وفعالية النظام الضريبي الذي يهدف إلى زيادة النمو الاقتصادي ويساهم في إعادة إحداث التوازن في الموازنة العامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق ترشيد النفقات وزيادة الموارد الضريبية التي تؤدي إلى زيادة الادخار وبالتالي تخفيف وتوجيه الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص ليساهم بدوره في عملية التنمية. فبدأت التسعينات كانت الانطلاقة الحقيقية لعملية الإصلاح الضريبي التي مست جانبيين

إصلاح الإدارة الضريبية والنظام الضريبي، ومن أهم ما حاربته هذا الإصلاح فصل ضريبة المداخل للأشخاص الطبيعيين IRG عن ضريبة الأشخاص المعنويين IBS وكذلك إدراج في إطار الضرائب الغير مباشرة TVA.

ولهذا كان من الضروري تقييم أثر هذا الإصلاح على النشاط الاقتصادي، ولتبسيط الدراسة سنسلط الضوء على ضريبة القيمة المضافة وتحليل أثرها على المتغيرات الكمية الكلية الاقتصادية للجزائر بناء على ما تضمنه قانون المالية لسنة 2017 برفع ضريبة القيمة المضافة بنسبة 2 بالمائة، مستخدمين في ذلك النموذج التوازن الحسابي العام MEGC، وعلى ضوء ما سبق سنحاول تقييم هذه الآثار من خلال محاكاة السيناريو التالي:

رفع معدل الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 2% (نفترض ذلك على المنتج المصنع).

- الإشكالية: من خلال السيناريو المقترح يمكننا طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر هذه الزيادة في المعدل TVA على المتغيرات الكمية الكلية للاقتصاد الجزائري؟

وتندرج مجموعة من التساؤلات الفرعية تحت السؤال الرئيسي:

- ✓ هل رفع معدل ضريبة القيمة المضافة يساهم في تحريك وإنعاش النشاط الاقتصادي؟
- ✓ هل نماذج التوازن العام الحسابي تتمتع بالجودة في تحليل مثل هذه السياسات وتساعد الحكومات في اتخاذ القرارات السليمة؟
- فرضيات البحث:

للإجابة على التساؤل السابق قمنا بصياغة وبلورة الفرضيات التالية:

- ✓ قد يؤدي رفع معدل الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 2% إلى تحريك وإنعاش النشاط الاقتصادي.
- ✓ تتمتع نماذج التوازن العام الحسابي بجودة عالية في تحليل السياسات الاقتصادية وتساعد السلطات بإتخاذ القرار الأنسب.
- هدف الدراسة: سنحاول من خلال هذه الدراسة تحليل وتقييم أثر ما جاء به المشرع الجزائري حول رفع معدل ضريبة القيمة المضافة بنسبة 2% على أهم المتغيرات الكمية الكلية للاقتصاد الجزائري، وإبراز الأهمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية لهذا الإجراء المتخذ، ومحاولة إعطاء صورة عن تطبيق نموذج التوازن الحسابي العام للاقتصاد الجزائري.
- حدود الدراسة: إن قاعدة البيانات MCS المعدة لبناء MEGC تخص سنة محددة، وبالنسبة لدراستنا فاخترنا سنة 2014 لتوفر المعطيات اللازمة لتركيب MCS، أما الحدود المكانية فالدراسة تخص الجزائر.
- منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب التحليلي باستخدام MEGC باعتباره أداة صالحة لتحليل وغير صالحة للتنبؤ.
- مصادر الدراسة: استخدمنا في هذه الدراسة معطيات والبيانات من الديوان الوطني للإحصائيات واعتمدنا على مجموعة من المراجع كالكاتب والمقالات ومواقع الانترنت... الخ.

II- الدراسات السابقة :

إن معظم الدراسات النظرية لمختلف الدول اقتصرت على تحليل الآثار الاجتماعية حول تطبيق أو تغيير في الضريبة على القيمة المضافة، أما أصحاب الدراسات التطبيقية فجلهم أعتمد على نماذج التوازن العام الحسابي لتحليل الآثار المترتبة على ذلك ومن بين هذه الدراسات نذكر:

الدراسة الأولى 2009¹: قام بهذه الدراسة فريق مكون من إدارات في مديرية التنبؤ والاستشراف للمحافضة العليا للتخطيط بالمغرب سنة 2009 تهدف إلى تحليل وتقييم آثار بعض السياسات الاقتصادية على الاقتصاد المغربي على مستويات المعيشية في مجموعة من الأسر، ولا سيما الطبقة الأسر الفقيرة، باستخدام MEGC، ومن بين السيناريوهات المعدة لأجل المحاكاة انخفاض TVA على المنتجات الزراعية بنسبة 50%، وقد توصلت الدراسة إلى أن الانخفاض في TVA بـ 50% على المنتجات الزراعية سيؤدي إلى انخفاض الأسعار الاستهلاكية بـ 0.24% وبالتالي سيزيد الطلب في السوق المحلي بـ 0.15% وفي هذا السياق الإنتاج الوطني سيتحسن بـ 0.14%.

الدراسة الثانية 2010²: دراسة (Quatre barbes et Savard) بعنوان "حماية إعفاء TVA فهل هي لصالح الفقراء - حالة نيجيريا-"، كان الهدف منها معرفة أثر الاجتماعي من الإعفاء TVA، ومعرفة هل هذا الإجراء يكون لصالح الفقراء أم لا، فباستخدام MEGC قام الباحث بتحليل ذلك حيث توصل إلى أن تطبيق معدل واحد يعزز النمو الاقتصادي في حين إدخال معدل على السلع الزراعية الغذائية يمكن أن يخفف من الأثر الاجتماعي، وأنه عندما يتم تطبيق معدل TVA 10% على جميع السلع والخدمات فالأثر هنا يختلف عن السابق، كما توصل الباحث أن تراجع الأسعار المحلية يؤدي إلى انخفاض في أسعار السلع المركبة وتطبيق معدل TVA يزيد من أسعار السلع وبالتالي انخفاض في الطلب الإجمالي، وعلى مستوى المالية العامة بينت نتائج المحاكاة أن حماية الإعفاءات وزيادة في نسبة TVA تؤدي إلى زيادة كبيرة في العائدات الضريبية، وفي ما يتعلق بالنسب العائدات الضريبية نتيجة لحماية الإعفاءات وستزداد هذه الضريبة بنسبة 10% هي 11.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

الدراسة الثالثة 2012³: دراسة (Mohamed Bayouhd) بعنوان "الاستثمار في الهياكل العامة والنمو في تونس"، تمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في تحليل دور الهياكل الأساسية العامة في عملية تراكم و النمو الاقتصادي، وكذلك تحديد أفضل طريقة تغطية التكاليف إنشاء هياكل أساسية. حيث تم اعتماد أربعة سيناريوهات للمحاكاة وباستخدام MEGC الديناميكي و من بين السيناريوهات المتعلقة بموضوع الدراسة زيادة الاستثمار 100 بالمائة في الهياكل الأساسية الممولة عن طريق زيادة في الضرائب على المبيعات، ومن بين النتائج المتحصل عليها أن هناك آثار إيجابية على مختلف الجاميع الكلية بصفة عامة، كما نلاحظ زيادة في الناتج المحلي الخام بمعدل 2% بالإضافة إلى انخفاض في مدخرات الشركات في حالة الضرائب على المبيعات، و انخفاض في رفاه الأسر نتيجة انخفاض الدخل المتاح للتصرف، من جهة أخرى توصل الباحث إلى أنه التمويل عن طريق ضريبة المبيعات تكون أقل مساهمة في تشويه قرارات الأسر من ضريبة الدخل خاصة في مجال الاستهلاك والاستثمار والمشاركة في سوق العمل.

الدراسة الرابعة 2013⁴: دراسة (إلياس نجمة وندى سليم هديوه) بعنوان "الآثار الاجتماعية لتطبيق TVA في سورية" حيث أراد الباحثين من خلال هذه الدراسة توضيح تأثير تطبيقها في سورية على جوانب مختلفة كالفائض الاقتصادي والإنفاق الاستهلاكي والحكومي، وما قد ينتج عن ذلك من تأثيرات على الشرائح الاجتماعية خاصة الفقيرة منها، كما تطرق الباحثين إلى دراسة العدالة التوزيعية والاجتماعية لهذه الضريبة وكيفية معالجة ذلك، وقد توصل إلى أن تطبيقها يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك نتيجة ارتفاع الأسعار، وارتفاع حجم الإيرادات وما ينتج عنه من الزيادة الإنفاق الحكومي وتحقيق العدالة الاجتماعية نتيجة تطبيق الإصلاحات بشكل أنسب.

الدراسة الخامسة 2013⁵: الدراسة الموالية دارت حول المشروع الذي طرحته الحكومة اللبنانية المتضمن رفع معدل TVA من 10% إلى 12% عام 2008 وإلى 15% عام 2010، حيث أجريت هذه الدراسة في جامعة أمريكية لمعرفة انعكاس ذلك على الفقراء والمساواة، وقد توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع الضريبة بنقطتين سيؤدي إلى خفض الاستهلاك لدى الأسر الفقيرة بـ 11% و 19% بالنسبة للأسر الغنية، أما ارتفاع نسبة TVA إلى 15% سيؤدي إلى المزيد من الانخفاض الاستهلاك لكل الأسر.

الدراسة السادسة. 2013: دراسة (Mohamed Tankhy) بعنوان " الهياكل العامة والنمو في مصر"، كانت هذه الدراسة حول تقييم أثر دور الاستثمار في الهياكل الأساسية في النمو وإيجاد فرص العمل في مصر باستخدام MEGC ومن بين سيناريوهات الثلاثة المطبقة للمحاكاة سنركز على السيناريو المتمثل في تمويل عن طريق الضرائب غير مباشرة، وبينت نتائج هذا السيناريو أن الزيادة 30% في الاستثمار العام الممول عن طريق الضرائب الغير مباشرة أدت إلى تحسين المتغيرات الرئيسية في عملية الإنتاج في جميع القطاعات، حيث أنه على مستوى الأسعار والإنتاج فقد تم تسجيل تحسن في الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج حيث زاد بمقدار 2.06%، أما على مستوى الأسعار نظريا يمكن القول أنه يمكن أن نتوقع زيادة في معظم الأسعار بسبب ارتفاع معدلات الضرائب الغير مباشرة، غير أن نتائج المحاكاة لا تتفق مع هذه التوقعات النظرية، فعلى سبيل المثال أسعار القيمة المضافة شهدت انخفاضا كبيرا وهذا راجع إلى أن التمويل بضرائب الغير مباشرة يؤثر مباشرة في القوة الشرائية للأسر المعيشية وبالتالي يقلل من التكاليف، وهذا بدوره يدفع الشركات إلى تخفيض أسعارها في الحفاظ على حصتها من السوق. وعلى العموم نتائج الدراسة تحسن في الاقتصاد المصري حيث نلاحظ ارتفاع في الناتج المحلي الخام، وانخفاض في معدل البطالة.

الدراسة السابعة. 2014: دراسة (Gelardi)، حيث تطرق الباحث من خلال هذه الدراسة معرفة تأثير TVA على مؤشر أسعار المستهلكين في أوقات الأولى من تطبيق أو تغييره هذه الضريبة في دولتي المملكة المتحدة وكندا، حيث انتهت الدراسة إلى أن التعديلات العميقة في النظام الضريبي على القيمة المضافة له أثر تضخمي لمرة واحدة فقط وسرعان ما يتلاشى بعد عدة أشهر أما التعديلات الطفيفة فليس لها أثر تضخمي.

الدراسة الثامنة. 2015: تمثلت هذه الدراسة في التقرير الذي كان هدفه دراسة مفهوم حيادية TVA في فرنسا من خلال تقليل أثرها الاقتصادي، بينت الدراسة أن فرنسا أكثر محدودية اتجاه TVA على غرار باقي الدول الأوروبية، حيث أنها حتى سنة 2014 ونتيجة لتمويل الائتمان زادت في 01 جانفي 2014 في نسبة TVA بمعدل متوسط من 7% إلى 10% ومعدل قياسي من 19.6% إلى 20% حيث تضمن هذا التقرير جزأين الأول منه حول نسب عائدات TVA من مختلف الهيئات حيث نجد 70% منها من الأسر والباقي نسب توزع بين الحكومة والشركات الجزء الثاني من التقرير تضمن تأثيراتها على التوازن بين العرض والطلب وعلى الأعمال التجارية والأرباح الميزان التجاري.

III- تطبيق نموذج التوازن الحسابي العام لتحليل آثار رفع معدل الضريبة على القيمة المضافة بـ 2%

من أجل التقييم والتحليل هذا الأثر الناتج عن عملية إصلاح التي مست ضريبة القيمة المضافة سنقوم ببناء نموذج MEGC للاقتصاد الجزائري، حيث تم استخدام مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لسنة 2014 كقاعدة بيانات لبناء هذا النموذج من جهة والتي تعتبر من جهة أخرى ملخص جدولين جدول المدخىلات-المخرجات وجدول الاقتصاد الكلي، وقد تم اعتماد هذه السنة لتوفر المعطيات الخاصة بالجدولين على مستوى الديوان الوطني للإحصائيات، ولكن قبل ذلك لابد من توضيح بعض المفاهيم العامة حول هذا النموذج الذي يعتبر أداة تقييم وغير صالح للتنبؤ.

1- الإطار النظري لنموذج التوازن العام الحسابي:

1-1- تعريف نموذج التوازن العام الحسابي MEGC:

تستخدم نماذج التوازن العام الحسابي العام لدراسة وتحليل وتقييم أو محاكاة الآثار وصددمات مختلف السياسات الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، حيث تم استخدامه في العديد من الدراسات والبحوث لمساعدة هذا النموذج على اتخاذ القرارات الصحيحة.

يعرف نموذج التوازن العام الحسابي حسب (Shoven et Whally 1984) على أنه نموذج التوازن محدد عدديا من أجل تقييم السياسات الاقتصادية.⁹

1-2- تطبيقات نموذج توازن العام الحسابي:

قد أستخدم هذا النموذج MEGC في مجالات مختلفة منها:

- في تحليل التجارة الخارجية.
- في تحليل توزيع الدخول.
- في تحليل السياسة الضريبية والإصلاح الضريبي.
- في تحليل مختلف الصدمات الخارجية.

1-3- إعداد نموذج التوازن العام الحسابي:

للإعداد هذا النموذج لابد من الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من النقاط:

- 1- تحديد تشكيلة عناصر النموذج: عوامل الإنتاج، مختلف الهيئات، المنتجات من سلع وخدمات وفروع الإنتاج.
- 2- تحديد السلوك الفردي لمختلف الهيئات كتعظيم ربح المنتج ورفاهية المستهلك.
- 3- تحديد مختلف المؤشرات المستخدمة كمعلومات القرار و غالبا تتمثل في الأسعار.
- 4- تحديد و وصف البيئة الاقتصادية للنموذج.
- 5- بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية MCS.

إن العنصر الأخير من إعداد النموذج هو بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية التي تعتبر قاعدة بيانات هامة وخطوة أساسية والمغذ الأساسي ونقطة انطلاق بناء وتنفيذ نموذج التوازن العام، فمن الجدير بالذكر إعطاء مفهوم لهذه المصفوفة وبناءها:

إن تركيب أول مصفوفة المحاسبة الاجتماعية كان في السبعينات للاقتصاد Sri Lanka من طرف مجموعة تتكون أساسا من اقتصاديين انجليزيين، وهي جدول مربع الشكل ذو مدخلين يسجل التدفقات المحاسبية ومختلف المعاملات للمدفوعات والمستلمات للاقتصاد المدروس لسنة محددة.¹⁰

1-4- بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية:

إن بناء هذه المصفوفة يحتاج إلى مصادر إحصائية قد تكون ميدانية أو إدارية فمن الناحية الإدارية فهي ملخص جدولين جدول المدخلات-المخرجات و جدول الاقتصادي الكلي وقد يتعدى ذلك إلى بعض التقارير والإحصائيات تتعلق بمشكلة الدراسة الصادرة عن مختلف الهيئات كالديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر وإدارة الجمارك والإدارة العامة للضرائب...، لكن من الناحية الميدانية فقد يكون هناك استمارة أو استبيان منجز من طرف مجموعة من الخبراء يخص موضوع الدراسة. إن مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ترتكز على ثلاثة حقائق رئيسية¹¹:

أولاً: لكل صف هناك عمود مماثل.

ثانياً: مجموع الأعمدة والصفوف متطابق (مصفوفة مربعة).

ثالثاً: إن خانات الصفوف مستلمات و خانات الأعمدة المدفوعات.

وعليه فمصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري المقترحة لسنة 2014 في حالة الاقتصاد المفتوح تتكون من 21 سطر و 21 عمودا وهي تحتوي على: حساب عوامل الإنتاج، حساب الهيئات، حساب القطاعات، حساب المنتجات، حساب التراكم.

5-1- مراحل بناء نموذج التوازن العام الحسابي: هناك عدة مراحل مختلفة لبناء هذا نوع من النماذج وهي كالتالي¹²:

- 1- تحديد المشكلة محل الدراسة.
 - 2- اختيار قاعدة البيانات:
 - اتساق المعطيات الإحصائية (المصادر).
 - تكوين قاعدة البيانات (MCS).
 - تكوين وضعية الأساس.
 - 3- بناء نموذج MEGC:
 - تحديد أشكال المعادلات.
 - إغلاق النموذج.
 - التعبير.
 - إعادة تكوين وضعية الأساس.
 - 4- طبيعة الصدمات (المحاكاة):
 - اقتراح مجموعة السيناريوهات المتعلقة بمشكلة الدراسة.
 - نتائج مختلف المحاكاة (الوضعية الجديدة).
 - تفسير النتائج ومقارنتها بوضعية الأساس.
- ### 6-1- تعبر النموذج¹³:

"هو التوفيق بين مختلف دوال النموذج مع القيم العددية في MCS"، وهذا باستنتاج قيم للمعلومات الموجودة في الدوال.

7-1- إغلاق وإفقال النموذج:

يعتبر إغلاق نموذج التوازن العام مشكلة لان عادة ما يكون عدد المجهول وعدد المعادلات مختلف، ولحل هذا النظام لابد من إغلاق النموذج عن طريق التعديل من خلال الحد من عدد المجهول أو المعادلات حسب الاقتضاء، إن اختيار الإغلاق يلعب دورا هاما في النموذج وطبيعته تختلف من تطبيق لأخر وقد يؤدي ذلك إلى تغيير في النتائج، وقد تم تحديد ثلاثة أنواع من الإغلاق (إغلاق الكثر يون، إغلاق جوها نسن، إغلاق الكلاسيكي)، إلا أنه في الواقع لا يوجد معيار نظري للاختيار أو تحديد نوع الإغلاق.

ملاحظة: المعدلات والمتغيرات والثوابت الخاصة بنموذج الاقتصاد الجزائري المبني على أساس مصفوفة المحاسبة الاجتماعية لسنة 2014 (أنظر إلى الملحق).

2- تمثيل السيناريو:

لقد استخدمنا كما وضعنا سابقا نموذج MEGC لمحاكاة وتقييم وتحليل السيناريو الخاص بالآثار المترتبة عن رفع معدل ضريبة القيمة المضافة TVA بنسبة 2% حسب قانون المالية لسنة 2017 على المتغيرات الكمية الكلية للاقتصاد الجزائري، وإبراز ذلك قمنا باستخدام برنامج GAMS وتحصلنا على نتائج المحاكاة الموجودة في الملحق.

3- نتائج المحاكاة:

4-

Modèle M Exeter : Modèle à économie ouvert**-Tableau 1 : les prix Extérieur**

Variabes	Branche	Variation en %
W		-0.017
R	AGR	-0.031
R	IND	-0.058
R	SERV	0.024
PV	AGR	-0.03
PV	IND	-0.052
PV	SERV	0.019
PV	SAD	-0.017
P	AGR	-0.01
P	IND	-0.001
P	SERV	0.033
P	SAD	-0.008
PD	AGR	-0.01
PD	IND	0.103
PD	SERV	0.034
PL	AGR	-0.01
PL	IND	-0.002
PL	SERV	0.034
PC	AGR	-0.009
PC	IND	0.104
PC	SERV	0.031
PM	AGR	0
PM	IND	0.105
PM	SERV	0
PE	AGR	0
PE	IND	0
PE	SERV	0
P INDEX		-0.025
E		0

-Tableau 2 : Commerce

Variabes	Branche	Variation en %
M	AGR	-0.022
M	IND	-0.008
M	SERV	0.014
EX	AGR	0.014
EX	IND	-0.006
EX	SERV	-0.027
SR		0

-Tableau 3 : Demande

Variabes	Branche	Variation en %
C	AGR	-0.014
C	IND	-0.126
C	SERV	-0.053
D	AGR	-0.002
D	IND	-0.007
D	SERV	0.007
Q	AGR	-0.005
Q	IND	-0.007
Q	SERV	0.008
DIT	AGR	-0.001
DIT	IND	-0.003
DIT	SERV	0.003
INV	AGR	0.137
INV	IND	0.024
INV	SERV	0.098
IT		0.129
G		0

المصدر: الجداول من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات GAMS.

-Tableau 4 : la production

Variabes	Branche	Variation en %
XS	AGR	-0.001
XS	IND	-0.006
XS	SERV	0.006
XS	SAD	0.008
Va	AGR	-0.001
Va	IND	-0.006
Va	SERV	0.006
Va	SAD	0.008
LD	AGR	-0.014
LD	IND	-0.041
LD	SERV	0.042
LD	SAD	0.008
LS		0
KD	AGR	0
KD	IND	0
KD	SERV	0
CI	AGR	-0.001
CI	IND	-0.006
CI	SERV	0.006
CI	SAD	0.008
DI	AGR-AGR	-0.001
DI	AGR-IND	-0.006
DI	AGR-SERV	0.006
DI	AGR-SAD	0.008
DI	IND-AGR	-0.001
DI	IND-IND	-0.006
DI	IND-SERV	0.006
DI	IND-SAD	0.008
DI	DERV-AGR	-0.001
DI	SERV-IND	-0.006
DI	SERV-SERV	0.006
DI	SERV-SAD	0.008

-Tableau 5 : Revenu et Epargnes

Variabes	Branche	Variation en %
YM	H	-0.022
YE		-0.028
YG		0.299
YDM		-0.022
TVA	AGR	-0.013
TVA	IND	2
TVA	SERV	0.039
TIM	AGR	-0.022
TIM	IND	-0.008
TIM	SERV	0
MC	AGR	-0.013
MC	IND	0.097
MC	SERV	0.039
TDM	H	-0.022
TDM		-0.028
SM	H	-0.022
SE		-0.028
SG		3.627

المصدر: الجداول من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات GAMS.

5- تفسير وتحليل النتائج المحاكاة:

إن نتائج المحاكاة جاءت مؤيدة لأصحاب الرأي الذين يرون أن فرض ضريبة القيمة المضافة ترفع الأسعار، حيث تسجل زيادة في الأسعار استهلاك المنتجات الصناعية بنسبة 0.103% الناتج عن زيادة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 2%، الشيء الذي أثر سلباً على مستوى استهلاك هذه المنتجات حيث انخفض بنسبة 0.126% مؤدياً بذلك إلى انخفاض في الطلب الإجمالي في السوق

الداحلي بنسبة 0.007% كما نلاحظ انخفاض في مستوى الإنتاج المحلي بنسبة 0.006% نتج عنه تدهور القيمة المضافة بنفس النسبة، وزيادة على ذلك قد ينتج عن ارتفاع الأسعار عدة نقائص كنفاقم ظاهرة التضخم وزيادة في التكاليف والأعباء المعيشية وبالتالي ضغط على الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة ذلك كالرفع من الأجور.

إلا أن ذلك قد يكون في المدى القصير حيث أظهرت كذلك نتائج المحاكاة تحسن في الدخل الحكومي بنسبة 0.299% الناتج عن زيادة مواردها ضريبية ونلاحظ أن الإنفاق الحكومي لم يتغير مما أدى إلى زيادة الادخار الحكومي بنسبة 3.627% الذي سيوجه لا محالة إلى الاستثمار وهذا ما أكدته فعلا نتائج المحاكاة حيث أن الاستثمار العام زاد بنسبة 0.129% كما يمكن أن نلاحظ ذلك من جهة أخرى فالزيادة في موارد الضريبية للحكومة تخفض من عجز الميزانية وبالتالي تقلل من اقتراضها مما يؤدي إلى انخفاض في أسعار الفائدة الشيء الذي يحفز و يشجع الاستثمار ويساعد على بناء قاعدة صناعية قوية تساهم في زيادة الإنتاج وتنوعه حيث أن هذه الزيادة في مستوى الإنتاج من شأنها أن تخفض أو تعيد أسعار الاستهلاك إلى ما كانت عليه وبالتالي الحد من النقائص المذكورة سابقا هذا على مستوى المالية العامة، أما على مستوى الأسعار والتجارة الخارجية فمن خلال النتائج نلاحظ زيادة الأسعار المحلية للمنتجات المصنعة أدت إلى زيادة أسعار السلع المركبة بـ 0.104% وكذلك نسجل ارتفاع في أسعار الواردات بـ 0.105% نتيجة السياسة المطبقة، وانخفاض طفيف في صادرات المنتجات الصناعية بنسبة 0.006% الناتج عن انخفاض في مستوى الإنتاج المحلي.

الخاتمة:

من خلال تطرقنا إلى هذا البحث استنتجنا أن نماذج التوازن العام الحسابي تتمتع بالجودة العالية في تحليل السياسات الاقتصادية وتمثيل مختلف الصدمات، وهذا ما أكدته نتائج المحاكاة باستخدام برنامج GAMS التي جاءت موافقة لتحليل النظري وما يظهره الواقع الفعلي من خلال تقييم وتحليل أثر ضريبة القيمة المضافة على المتغيرات الكمية الكلية الاقتصادية.

إن رفع معدل ضريبة القيمة المضافة كان له آثار سلبية على مستوى الأسعار والاستهلاك والطلب الإجمالي في السوق الداخلي وعلى مستوى الإنتاج، إلا أن هذه الآثار جاءت متزامنة مع آثار إيجابية على الميزانية العامة للدولة نتيجة زيادة مواردها الضريبية، وعلى مستوى الدخل الحكومي وادخارها وعلى مستوى العام للاستثمار التي قد تحد في المدى الطويل من الآثار السلبية سابقة الذكر، وعلى العموم فالرفع من معدل ضريبة القيمة المضافة مع وجود إدارة ضريبية حديثة واعية وتوفير وسائل والإمكانيات المادية والبشرية الضرورية من جهة ومراعاة ظروف المكلفين من جهة أخرى ستزيد من الموارد الاقتصادية التي تحرك النشاط الاقتصادي وتتعشه.

المراجع:

¹ - Haut-commissariat au plan, avec Touhami Abdelkader, Simulation de l'impact de politique économiques sur la pauvreté et les inégalités, rabat,2009.

² -Ahmed moummi, la mobilisation des ressources fiscales et son impact sur niveaux de vie des ménages –cas du Niger, Working N°165-Décembre 2012, P18.

³ - Mohamed Bayouhd, investissement en infrastructure publique et croissance en Tunisie, Thèse pour l'obtention du grade de Philosophie doctorat (Ph.D.), université Laval (Québec), 2012.

⁴ - إلياس نجمة، ندى سليم هديوه، الآثار الاجتماعية لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37 العدد 7. 2013.

⁵ - إلياس نجمة، ندى سليم هديوه، نفس المرجع السابق.

-
- ⁶ - Mahmoud El Tanekhy, infrastructure publique externalité et croissance économique en Egypte, Mémoire pour l'obtention du grade de Maitre arts, université Laval (Québec), 2013.
- ⁷ - عبد المنعم لطفي، ورقة عمل رقم 183 مارس 2016 حول ضريبة على القيمة المضافة في مصر، المركز المصري لدراسات الاقتصادية، ص24.
- ⁸ - Charlotte Geay, la taxe sur la valeur ajoutée, l'incidence économique de la TVA, Rapport particulier N° 3 Mai 2015 ,P7.
- ⁹ - Oukaci Kamel, Impacte de la libéralisation sur l'intégration et le développement économique cas de l'économie algérienne, thèse doctorat en sciences ; uni-Bejaia, année 2088, P55.
- ¹⁰ - Bernard Decaluwé, André Martens, Luc Savard, la politique économique du développement et les MEGC, les presses de l'université de Montréal 2001, P107.
- ¹¹ - علي مجيد لحمادي، التشابك الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، دار البازوري للنشر والتوزيع، الطبعة العربية 2010، ص113.
- ¹² - Haykal Hadj Salem, impact des accords de partenariat entre la Tunisie et l'union européenne sur l'économie tunisienne à l'aide d'un MEGC , Thèse pour l'obtention grade docteur de l'université du Maine, année 2004,P161.
- ¹³ - بومدين حسين، آثار اتفاق الشراكة الأورومتوسطية على المالية العامة في الجزائر تقييم عن طريق MEGC ، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2014/2013، ص196.

الملاحق:

معادلات النموذج:

1. معادلات الإنتاج:

$$[1]. VA_j = A_j LD_j^{\alpha_j} KD_j^{1-\alpha_j}$$

$$[2]. VA_4 = LD_4 \quad (\text{رقم 4 يدل على قطاع الخدمات الغير التجارية})$$

$$[3]. XS_j = \frac{VA_j}{V_j}$$

$$[4]. CI_j = io_j XS_j$$

$$[5]. DI_{ij} = aij_{ij} CI_j$$

$$[6]. DIT_i = \sum_{j=1}^4 aij_{ij} CI_j$$

$$[7]. LD_j = \frac{\alpha_j PV_j VA_j}{w}$$

$$[8]. LD_4 = \frac{P_4 XS_4 - \sum_{i=1}^3 PC_i DIT_{i4}}{w}$$

2. معادلات الدخل - الادخار:

$$[9]. YM = W \sum_{j=1}^4 LD_j + \lambda \sum_{j=1}^4 r_j KD_j + Tr_{GM} + Tr_{RM}$$

$$[10]. YDM = YM - TD_M$$

$$[11]. SM = s_m YDM$$

$$[12]. YE = (1 - \lambda) \sum_{j=1}^4 r_j KD_j + Tr_{GE}$$

$$[13]. SE = YE - TD_E$$

3. إيرادات - ادخار الدولة:

$$[14]. TVA_j = t_{vj}(P_jXS_j - PE_jEX_j) + t_{vj}(1 + t_{Mj})PWM_j ER M_j,$$

$$[15]. DTI_j = t_{Mj}PWM_j ER M_j$$

$$[16]. YG = \sum_{j=1}^3 TVA_j + \sum_{j=1}^3 DTI_j + TD_M + TD_E + Tr_{RG}$$

$$[17]. SG = YG - G - Tr_{GM} - Tr_{GE} - Tr_{GR}$$

$$[18]. TD_M = t_{YM}YM$$

$$[19]. TD_E = t_{YE}YE$$

4. معادلة هامش الربح التجاري:

$$[20]. MC_j = T_{MCj}(PD_jD_j + PM_jM_j)$$

5. دوال التجارة الخارجية:

$$[21]. Q_j = A_j^M \left[\delta_j^M M_j^{-P_j^M} + (1 - \delta_j^M) D_j^{-P_j^M} \right]^{-\frac{1}{P_j^M}}$$

$$[22]. M_j = \left[\left(\frac{\delta_j^M}{1 - \delta_j^M} \right) \left(\frac{PD_j}{PM_j} \right) \right]^{\sigma_j^M} D_j$$

$$[23]. XS_j = B_j^E \left[\delta_j^E (EX_j)^{-P_j^E} + (1 - \delta_j^E) D_j^{-P_j^E} \right]^{-\frac{1}{P_j^E}}$$

$$[24]. D_j = \left[\left(\frac{1-\delta_j^E}{\delta_j^E} \right) \left(\frac{PE_j}{PI_j} \right) \right]^{\sigma_j^E} EX_j$$

6. الطلب النهائي الداخلي:

$$[25]. C_{Mi} = \frac{B_{Mi} Y D_M}{P_{ci}}$$

$$[26]. INV = \frac{\mu_i IT}{P_{ci}}$$

$$[27]. G = P_4 X S_4$$

7. الأسعار:

$$[28]. PV_j = \frac{P_j X S_j - \sum_{i=0}^3 P_{ci} D_{ij}}{VA_j}$$

$$[29]. r_j = \frac{PV_j VA_j - WLD_j}{KD_j}$$

$$[30]. PM_j = ER PWM_j (1 + t_{Mj}) (1 + tv_j)$$

$$[31]. PE_j = ER PWE_j$$

$$[32]. PD_j = \frac{PC_j Q_j - PM_j M_j}{D_j}$$

$$[33]. PI_j = \frac{PD_j}{1+tx_j}$$

$$[34]. P_j = \frac{PI_j D_j + PE_j EX_j}{XS_j}$$

$$[35]. P_{injex} = \sum_{j=1}^4 PV_j \delta_j$$

8. التوازن:

$$[36]. IT = SM + SE + SG + SR$$

$$[37]. LS = \sum_{j=1}^4 LD_j$$

$$[38]. Q_j = DIT_i + CM_i + INV_i$$

[39].

$$SR = ER \sum_{j=1}^3 PWM_j M_j + Tr_{ERDM} + Tr_{ERDM} - Tr_{GR} - DIV_{ER} - Tr_{GR} ER \sum_{j=1}^3 PWE_j EX_j$$